

عنه الاعمال ان يزمها الام كصوال الغرق بالعمل ويجوز حيا اي دخول
 المحفة على فعلها المبتدأ الرز في حال التي انزروا في المبتدأ
 والخبر لا غير متساويان وطن وحواما لانه الال وحواما عليها فاداة
 ذلك انظر اطان الالفوت وحواما على ما يقتضى المبتدأ والخبر
 رعاية الال بحسب الامكان كقولهم انما كانت كبريت وان لم تكن
 لمن اليها ذنبه فلا يكون في التعمير التعمير الخواو عدم تخصيصه وقال
 المبتدأ والخبر لا في اصل القول على الفعل فانه يتفق عليه في القول
 فالقول البصر في تجوز دخولها على غيره واصلها تمكين بقول
 ان عر باقده ربك ان قدمت لسا وجبت عليك
 عقوبة المعتد وهو ذم البصرين وحذف المقنونة كالسورة
 فيعمل عنده **التخفيف** على سبيل الوجوب في صيرت ان **المقتضى**
 والسبب في تقديره ان من بانه مقتضى ما يفعل اكثر من
 من نية الكسور كما سبق واعمال بعد كنهها في سوا الكلام
 ولا نوع كونه **تساوي** وان كلا لما يوفيهما واعمال المقنونة
 بعد كنهها لم تقع في سوا الكلام ويوزن منه بحسب ترجيح العمل

التخفيف

عنه الاولى

King Saud University

Copyrighted King Saud University